Manar Elsharq Journal
For Management and Commerce Studies
ISSN: 2959-0655 (Print)
http://meijournals.com/ara/index.php/mejcms/index

السياسة المالية وأثرها على الفقر بعد انخفاض أسعار النفط: دراسة محاكاة في الاقتصاد العراقي

د. رياض مالك محسن[1]، مصطفى جاسم محمد[2]، مصطفى شوكت حمود[3]، احمد علي طعمه [4]
قسم إدارة الاعمال – كلية العلوم الادارية – جامعة المستقبل، بابل، الحلة، العراق[1,2,3,4]

ARTICLE INFO

Received: 06 Jan
Accepted: 18 Feb
Volume:4
Issue: 1

الملخص

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين السياسة المالية ومعدلات الفقر في العراق خلال المدة 2018–2023، من خلال دراسة تفصيلية للموازنة العامة وتوزيعها بين الإيرادات والنفقات الجارية والاستثمارية. وقد أظهر البحث أن ارتفاع الإيرادات النفطية لم ينعكس بشكل فاعل على الحد من الفقر، نتيجة لضعف سياسات التوزيع والاعتماد على حلول مؤقتة كالتوظيف العام والبطاقة التموينية. كما تم التطرق إلى المؤشرات الرسمية للفقر بحسب المسوحات الاقتصادية والاجتماعية، والتي أظهرت تباينا واسعا بين المحافظات، مما يدل على ضعف تأثير الإجراءات الحكومية.

يخلص البحث إلى أن غياب التنوع الاقتصادي وسيادة الطابع الريعي للاقتصاد العراقي ساهما في تعميق المشكلة، ويوصي بضرورة تطوير سياسات تنموية أكثر شمولاً واستدامة لمعالجة جذور الفقر.

الإنفاق الحكومي (التوسعي): يُعد أداة رئيسية، إذ يؤدي توجيه النفقات نحو المشاريع الاستثمارية (بنى تحتية، تعليم، صحة) إلى خلق فرص عمل، مما يرفع الدخل الحقيقي للأسر.

التحويلات الاجتماعية: تقديم الدعم المباشر، البطاقة التموينية، وإعانات البطالة يساعد في توفير شبكة أمان عاجلة للفقراء.

الضرائب (الانكماشية): يمكن للضرائب التصاعدية أن تساهم في إعادة توزيع الثروة، بينما تؤدي الضرائب المباشرة العالية على الفقراء إلى زيادة معاناتهم.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية، الفقر، أسعار النفط، الاقتصاد العراقي، الإنفاق الحكومي .

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between fiscal policy and poverty rates in Iraq during the period 2018–2023, through a detailed examination of the general budget and its distribution between revenues and current and investment expenditures. The findings indicate that the increase in oil revenues did not effectively contribute to reducing poverty, due to weak distribution policies and reliance on temporary solutions such as public employment and the food ration system. The study also addresses official poverty indicators based on economic and social surveys, which revealed significant disparities among provinces, reflecting the limited effectiveness of government measures. The research concludes that the lack of economic diversification and the dominance of a rentier economy have exacerbated the problem, and it recommends the development of more comprehensive and sustainable development policies to address the root causes of poverty.
Expansionary government spending is considered a key tool, as directing expenditures toward investment projects (infrastructure, education, and health) creates job opportunities and increases real household income. Social transfers, including direct support, food ration cards, and unemployment benefits, provide an immediate safety net for the poor. Contractionary taxation policies can contribute to wealth redistribution when progressive, whereas high direct taxes on the poor may worsen their conditions.

Keywords : Fiscal Policy, Poverty, Oil Prices, Iraqi Economy, Government Spending

المقدمة

تهدف النظم الاقتصادية المعاصرة على تباينها إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع ، ومن أجل ذلك تتبنى هذه النظم مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في طليعتها رفع معدل النمو الاقتصادي والتسريع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص الموارد وتوزيعها لإشباع الحاجات العامة ، ولتحقيق هذه الأهداف تصمم الخطط وترسم السياسات في فروع النظام الاقتصادي المختلفة ومن بينها النظام المالي والسياسة المالية ، إذ تعدّ السياسة المالية المحور الرئيس للسياسات الاقتصادية بوصفها أداة فعّالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتضطلع بالعبء الاكبر في تحقيق الغايات والأهداف الكلية والقطاعية ، إذ تؤثر على مسار النشاط الاقتصادي من خلال ادواتها المختلفة، وتعدّ الموازنة العامة الأداة التي يمكن من خلالها توجيه الايرادات والنفقات العامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى المسارات التي تكفل إنجاز الاهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها .

تعد مشكلة الفقر من أهم المشكلات التي تواجه الحكومات العراقية المتعاقبة، وأولت الحكومات اهتماماً خاصاً به فقد قامت بقياس خط الفقر لأول مرة بعد عام 2003 في عام 2007 ومن ثم في الأعوام 2012 و 2023–2024، فضلاً عن ذلك فقد قامت بإعداد الاستراتيجيات للتخفيف من الفقر وتخصيص المبالغ لها والتوسع في شبكة الحماية الاجتماعية ومنح القروض الصغيرة والتوسع في شمول ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين ومن يتكفل بهم بالرواتب هذه الإجراءات من شأنها التخفيف من حدة الفقر، وعلى الرغم من أهمية الحد من الفقر الا أن سبل المواجهة لم تكن بالمستوى المطلوب بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يضع قيد على الحكومة في اتخاذ الإجراءات المطلوبة بسبب الاعتماد على الريع النفطي الذي هو عرضة التقلبات في أسعار النفط في السوق العامية فضلاً أن الازمات التي تنتاب الاقتصاد العالمي .

منهجية البحث

أهمية البحث:

من أن حكومة العراق تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وهي في هذا تولي السياسة المالية اهتماماً خاصاً بوصفها تحتل مركز الأهمية من بين السياسات الاقتصادية ، مما يجعل تقييم أداء المؤسسة المالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية أمراً ضرورياً وذا أهمية بالغة ليتسنى تقدير مدى نجاعة الإجراءات والسياسات المنفذة في التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق معدلات عالية للاصلاح الاقتصادي

مشكلة البحث:

تؤثر السياسة المالية بشكل مباشر على معدلات الفقر من خلال أدوات الموازنة العامة، حيث يُساهم زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات والتحويلات النقدية في الحد من الفقر، بينما تزيد الضرائب المرتفعة على الدخل من حدته .تلعب الاستثمارات العامة وتوفير فرص العمل دوراً جوهرياً في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر .

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان

1- أثر السياسة المالية في الفقر ، فضلاً عن دراسة الآثار الاقتصادية للسياسة المالية من خلال تقليل التفاوت في توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد ،

2- تحليل البيانات من خلال دراسة اثر السياسية المالية في الفقر .

منهج البحث

يتعامد في منهج البحث عنصران :

1. نظري يبحث في المتغيرات المحفزة لمعالجة ظاهرة الفقر .

2. أما الثاني فينعقد حول بناء إنموذج يستخدم أدوات القياس الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية

اولا : تعريف السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" و تعني حافظة النقود أو الخزانة[1].

و كانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة و ميزانية الدولة، و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية و دورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN ، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه ، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثمَّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها ، و لكن نظراً لأنَّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات ، و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً لذلك ثار مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب ، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية،يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر، فنعرف السياسة المالية بأنَّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة([2])

– بينما تعرف بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية[3]، كما تعرف بأنَّها مجموعة الأهداف و التوجهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة، هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل و ذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات[4].

ثانيا : اهداف السياسة المالية

تتميز الدول المتقدمة بأنها استكملت أسباب نموها الاقتصادي وتتميز اقتصادياتها باكتمال جهازها الإنتاجي ومرونته لذا تتمثل أهداف السياسة المالية في البلدان المتقدمة بما يأتي :

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

– العمل على التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والمالية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي .

– اعادة توزيع الدخل والثروة والتقليل من التفاوت في مستويات الدخل.

– تحقيق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج.

([1]) – طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

([2]) وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص431.

([3]) محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000،ن ص182.

([4]) عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص323.

- وهي البلدان التي لم تتحقق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد،فإنها تتمثل بالاتي(5) :

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية التي تساعد على توفير مناخ ملائم للاستثمار .

- تصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التدخل بمختلف مراحل الدورة الاقتصادية.

- زيادة تدفق الادخار الى القطاع الحكومي لتمويل الإنفاق الإنمائي (6) .

ثالثا : أدوات السياسة المالية

- النفقات العامة

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية. ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة، تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية.

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

يمكن تعريف النفقة العامة مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[7].

ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنه يتكون من ثلاث عناصر [8] والتي تمثل أركان النفقة وهي العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

الايرادات

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام.

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها؛ عقارية أو منقولة ،وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة،وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين[9] دومين عام ودومين خاص.

الدومين العام: يتكون هذا النوع من كل ما تمتلكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة ... الخ.

وتتمثل أدوات السياسة المالية فيما يلي:

1 . تغيير الإنفاق الحكومي.

([5]) د.وليد عبد الحميد عايب ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي ،(لبنان :مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010) ،ص 93

[6]() د.عبد الرزاق النقاش ، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، ط4 (عمان : ،دار وائل للنشر،2010)، ص 33.

[7] علي لطفي – المالية العامة – دراسة تحليلية، ص 182

[8] – أحمد جامع ، علم المالية العامة – الجزء الأول– دار النهضة العربية، 1970.

[9] – زينب حسين عوض ، **المالية العامة** ، ص 95.

2 . تغيير الضرائب.

3 . المزج بين الأداتين معاً.

ويؤثر هذا في مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب تحقيقه. [10]

رابعا : أهمية السياسة المالية

السياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، ولهذا نحاول في هذه الفقرة التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو التالي:

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاصلاح الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما[11].

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية(والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

خامسا: خصائص السياسة المالية

للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي،إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية(التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.....الخ. أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار[12]، أي أنّ هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

كما تستخدم الإيرادات العامة(تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأول من الدخل[13].

---

[10] – المصدر نفسه، ص96

[11] – سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162.

[12] – وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص224.

[13] – سمير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص 335.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب[14] لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ب–زيادة مستوى الطلب الكلي(التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاصلاح الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أنّ هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي

المبحث الثاني: الفقر

اولا : الفقر لغة واصطلاحاً

إن الفقر في اللغة يعني الاحتياج، وأن فقر وأفتقر ضد استغنى، وأحتج إليه أحتاج فهو فقير، جمعه فقراء، أفقره ضد أغناه والفقر مصدر ضد الغنا وذلك أن يصبح الإنسان وليس له ما يكفيه، والفقير في الشرع هو المحتاج الضعيف الحال الذي لا يسأل، عن مجاهد قال " الفقير الذي لا يسأل" وعن جابر أبن زيد مثل ذلك قال " الفقير الذي لا يسأل " وعن عكرمة قال " الفقير الضعيف " [15] .

والبائس الذي أصابه البؤس أي شدة و الفقير الذي أضعفه الإعسار، فمجموع الآيات والآثار تدل على أن الفقر هو الاحتياج. وقد اعد الإسلام الفقر واحداً للإنسان في أي بلد وفي أي جيل فالفقر في نظر الإسلام، هو عدم إشباع الحاجات الإنسانية إشباعاً كاملاً، وقد حددها الشرع بثلاث أشياء هي (المأكل والملبس والمسكن) [16] .

وقد جعل ألإسلام إشباع هذه الحاجات وتوفيرها لمن لم يجد فرضاً فإذا وفرها الفرد لنفسه كان بها، وإذا لم يوفره لنفسه لعدم وجود مال كاف بين يديه أو لعدم إمكانه تحصيل المال الكافي، جعل الشرع أعانته على غيره [17] .

ثانيا : أسباب الفقر

من الصعب الجزم بأن الثقافة والقيم والتقاليد والاضطراب الاجتماعي والسياسي عوامل بمفردها تميز الدول الفقيرة عن الغنية فتعتبر الحكومات في عديد من الدول الفقيرة جزء من المشكلة وليس جزء من الحل لمتطلبات التنمية نظرا لمركزية الإدارة واتخاذ القرار حيث عانت الدول الفقيرة بلا استثناء من الكساد الاقتصادي مع نمو مطرد في حجم الدين العام وانخفاض أسعار المواد الخام المصدرة نتيجة تحديات الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المفروضة من قبل وكالات التنمية العالمية فتدهور معدل النمو اللاقتصادي كثيرا في معظم الدول الفقيرة أن استراتيجية الحد من الفقر في المدى القصير يعتبر استمرار الدعم ضرورة حتمية في الحاضر والمستقبل القريب إذ يؤدى إلغائه إلى أعباء اقتصادية واجتماعية فادحة لا يجب حاليا استبدال دعم الأسعار ببديل نقدي لأن الفئة الوحيدة المتاح معرفة دخولها بدرجة معقولة من الدقة هي فئة المشتغلين بالحكومة، أما الفئات الأخرى يصعب تقدير دخولهم أو وصول الدعم النقدي لهم لغياب منظومة المعلومات المناسبة.

ويمكن من هذه الزاوية أن تتبين أسبابا داخلية وأخرى خارجية.

---

[14] – طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص205.

[15] رضا صاحب أبو أحمد ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، دار الاعلمي ،لبنان ، 1994 ، ص 167 .

[16] سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، دار العلم ، لبنان ، 1990، ص 46.

[17] يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، دار الفرات ، بيروت ، د.ت، ج2، ص 18.

1. الأسباب الداخلية: من أهمها طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما؛ فالنّظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحميه من الظلم والتعسف. ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير مشروعة نتيجة استشراء الفساد والمحسوبية فيتعاضد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي وهي من الحالات التي تتسبب في اتساع رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد زاخرا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان إفريقية أو في أمريكا اللاتينية هذا فضلا عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن.

2 . الأسباب الخارجية وهي متعددة وأعقدُ وأخفى أحيانا. من أكثرها ظهورا الاحتلال الأجنبي كما حدث في العراق أخيرا بعد حصار دام أكثر من عقد تسبب في تفقير شعب بأكمله رغم ثرواته النفطية. ويتعقد الأمر كثيرا إذا كان الاحتلال استيطانيا[18] .

– الفقر وانعكاساته على الفكر الإنساني:–

إن الفقير الذي لا يجد ضرورات الحياة وحاجاتها لنفسه وأهله وولده، كيف يستطيع أن يفكر تفكيراً دقيقاً لاسيما إذا كان هناك بجواره من تغص داره بالخيرات، وتموج خزائنه بالذهب، وعن لقمان الحكيم (عليه السلام) ، وهو يعظ أحد أبنائه يقول له " يا بني استعن بالكسب الحلال على الفقر فأنه ما افتقر أحد قط إلا أصابه ثلاث خصال (رقه في دينه، ضعف في عقله، ذهاب في مروءته) وأعظم هذه الثلاث استخفاف الناس به [19] .

فرقة دين الفقير، تعني أن الفقير يصبح رقيق الدين، أي ليس فيه قوة التحفظ على بقائه بل هو معرض للزوال والفساد، أو أن رقة الدين تعني نقصه وعدم كماله نتيجة لعدم أداء الكثير من الطاعات والعبادات التي يستطيع أن يقوم بها ميسور الحال دون الفقير[20].

أما ضعف عقله تعني عدم رشد منطق الفقير وكمال إدراكه كما جاء عن الإمام علي (عليه السلام) " الفقر يخرس الفطن عن حجته" [21] .أي يخرس التشويش والتشتت في الفكر والضمير. وعن الإمام ابي حنيفة " لا تستشر من ليس في بيته دقيق" لأنه مشتت الفكر مشغول البال فلا يكون حكمه سديداً

الفقر وانعكاساته على الأسرة:

إن للفقر خطراً على ألأسرة من جوانب عديدة على تكوينها وعلى استمرارها وعلى تماسكها، فبتكوين ألأسرة نجد أن الفقر مانع من أكبر الموانع التي تحول بين الزواج وبين الشباب[22].

الفقر وانعكاساته على المجتمع واستقراره:

إن للفقر خطراً على أمن المجتمع وسلامته واستقرار أوضاعه، وقد روي عن أبي ذر الغفاري أنه قال: " عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه" ، وقد يصبر المرء إذا كان الفقر ناشئاً عن قلة الموارد وكثرة الناس أما إذا نشأ عن سوء التوزيع وترف قلة قليلة في المجتمع على حساب فئات كثيرة فهذا هو الفقر الذي يثير النفوس ويحدث الفتن والاضطراب ويقوض أركان المحبة والإخاء بين الأفراد. وطالما يوجد في المجتمع أكواخ وقصور وسفوح وقمم وتخمة وجوع فأن الحقد والبغضاء يوقدان في القلوب ناراً تأكل الأخضر واليابس وتتسع الفجوة بين المحرومين والمترفين ومن هنا تتخذ المبادئ الهدامة أوكارها بين ضحايا الفقر والحرمان والضياع، وللفقر أيضاً خطر على سيادة ألأمة وحريتها واستقلالها فاليائس المحتاج لا يجد في صدره حماسة للدفاع عن وطنه والذود عن حرمان أمته، فأن وطنه لم

[18] محمد عيسى قاسم الأفغاني، الكفاح الإسلامي في مشكلة الفقر، مطبعة النعمان النجف الأشرف، سنة 1973، ص 41.

[19] محمد عيسى قاسم الأفغاني، الكفاح الإسلامي في مشكلة الفقر، مطبعة النعمان النجف الأشرف، سنة 1973، ص 41.

[20] محمد عيسى القاسمي الأفغاني، مصدر سابق، ص 41.

[21] الشيخ محمد عبدة ، نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام) مؤسسة الأعظمي للمطبوعات، بيروت، ج1، ص 3، سنة بلا.

[22] أبن قتيبة، عيون الأخبار، قسم أنشاء، ص 72.

يطعمه من جوع ولم يؤمنه من خوف فيشعر أنه غريب في وطنه وفي أفراد مجتمعه ويصور لنا الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) أروع التصوير إذ قال (الغنى في الغربة وطن والفقر في الوطن غربة) [23].

هذا وللفقر أخطار وأثار سيئة على الصحة العامة لما يتبعه من سوء التغذية وسوء التهوية والسكن... كذلك أثره على الصحة النفسية لما يلازمه من الضجر والتبرم والقلق والكسل وكل ذلك له الأثر على المجتمع والاقتصاد.[24].

إن التطورات التي حدثت خلال العقود الخمسة الماضية وما تبعها من تأثيرات سلبية على الكثير من البلدان النامية، وضعت لكثير من قضايا النمو والتنمية مساراً للجدل والعديد من التساؤلات التي تتطلب المراجعة لسياسات التنمية والنمو الاقتصادي وبالذات التي ترتب عليها انخفاض حاد في مستويات المعيشة وتزايد معدلات الفقر فيها.

وتأسيساً على ذلك تم وضع قضية الفقر واستئصاله على رأس قائمة الأعمال في اللقاء الدولي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، فالقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقدة في كوبنهاكن في آذار 1995، أكدت جعل الفقر أحد ثلاثة مواضيع رئيسية إلى جانب العمالة المنتجة والاستبعاد الاجتماعي، كما ألزمت الحكومات نفسها بهدف القضاء على الفقر بوصفه ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية وبشرية كما أكدت القمة ضرورة أن تعمل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة الأمم المتحدة والدول المانحة في مشاركتها مع الدول النامية لتصميم ستراتيجيات مضادة للفقر ولتعلن القمة أن عام 1996 هو العام الدولي للقضاء على الفقر، في حين شهدت الدورة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1996) عدة مبادرات كان التركيز فيها على التخفيض من حدة الفقر من خلال التنمية البشرية المستدامة.

أما لجنة OECD والمنشورة في أيار 1996 فقد حددت أهداف القرن الواحد والعشرين من خلال تحقيق متطلبات خفض الفقر والتي تتمحور في ثلاثة أطر رئيسة، وهي الرفاهية الاقتصادية ، والتنمية الاجتماعية واستدامة البيئة، كما تتمثل في كل من هذه الأطر متطلبات يتوجب انجازها خلال الربع الأول من القرن الحالي وكالآتي: [25]

أولاً. الرفاهية الاقتصادية: خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف حتى عام 2015.

ثانياً. التنمية الاجتماعية: انجاز التعليم الابتدائي لجميع الدول حتى عام 2015.

1- تحديد تفاوت الأجناس في التعليم الابتدائي والثانوي حتى عام 2005.

2- تخفيض معدل الوفيات للأطفال الرضع والأطفال تحت سن الأربع سنوات بنسبة 2/3 وللأمهات بنسبة 3/4 حتى عام 2005.

3- ضمان الحصول الشامل على الخدمات الصحية.

ثالثاً. البيئة: تطبيق ستراتيجية قومية للتنمية المستدامة بحلول (2005) لكي تعكس الخسارة بالموارد البيئية بحلول عام (2015).

في حين أثبت تقرير البنك الدولي (1990) فضلاً عن التقارير التي اعتمدت في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية أن النمو ينطلق من توسيع قاعدة العمالة في البلدان النامية ليسهم في الحد من الفقر بقدر أكبر من النمو الذي يعتمد على أسواق الإنتاج، ولذلك فقد شدد البنك الدولي على عدد من السياسات المعتمدة للحد من الفقر [26].

4- السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي والطلب على العمالة.

5- السياسات التي تؤثر في الحصول على الأصول واستدامتها.

---

[23] لجنة التأليف والترجمة، منتخبات من حكم أمير المؤمنين الإمام علي بن أب طالب (عليه السلام) ، مصدر سابق، ص 76.

[24] رضا صاحب بو حمد ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد والإسلامي، مصدر سابق: ص 174.

([25]) الاسكوا (1995)، المرأة والفقر في منطقة الاسكوا: قضايا واهتمامات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،سلسلة الدراسات عن المرأة العربية (22)،الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص321

([26]) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1997) ، تقرير التنمية البشرية،خلق فرصة للأجيال القادمة، البحرين، ص46

6- سياسات الإنفاق العام، وتقديم الخدمات الأساسية للفقراء في التعليم والصحة.
أما الستراتيجية التي اعتمد عليها البنك الدولي لخفض الفقر والمشار اليها في تقرير

التنمية الخاص بمحاربة الفقر (2000/2001)، فأن مدخل خفض الفقر قد تطور على مدى الخمسين سنة الماضية استجابة إلى تعميق فهم التنمية، ففي الخمسينات والستينات تتمثل الرؤى النظرية بالاستثمار في رأس المال المادي Physical Capital والبنية التحتية بوصفها وسائل رئيسة في التنمية. وفي السبعينيات نما شعور بأن رأس المال المادي غير كافٍ وليتنامى الاتجاه نحو رأس المال البشري من خلال التحسينات في كل من الصحة والتعليم. أما في الثمانينات فقد أوضحت الرؤى أن التحسينات في الصحة والتعليم كانت مهمة ليس فقط بحد ذاتها ولكن لتعزيز النمو في دخل الفقراء أيضاً (WB, 2001: 6).

في حين شددت سياسات الحد من الفقر في قمة التنمية الاجتماعية على ثلاثة مرتكزات أساسية هي:
7- النمو الاقتصادي (الاستثمار في البنى الأساسية وعوامل الإنتاج).
8- مشاركة الفقراء في النمو الاقتصادي (التملك وحصول الفقراء على الأصول المالية والبنى الأساسية في الريف). [27]
وفي إطار المحور نفسه فان تقرير اجتماع خبراء القضاء على الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية (1996)، لخص مجالات التدخل والسياسات المقترحة لخفض الفقر بثلاثة محاور رئيسة ، هي:

أولاً. التنمية مع العدالة:

9- خلق فرص العمل وخصوصاً للطبقات الفقيرة.
10- تصحيح اخفاقات آلية السوق.

ثانياً. السياسات الاجتماعية:

11- تعزيز المشاركة السياسية للمنظمات المحلية عن طريق رفع مستوى الوعي في مجال حقوق الإنسان والديموقراطية والمواطنة.
12- زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والمأوى والتغذية).
13- وضع سياسات فعالة لحماية الفئات الضعيفة من الآثار السلبية لسياسات التصحيح الاقتصادي عن طريق إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي.

بناءاً على ذلك فأنه يمكن تحديد بعض القنوات الرئيسة التي يمكن أن تسهم في تخفيف معدلات الفقر تتمثل بالآتي:
أولاً. النمو الاقتصادي
ثانياً. الإنفاق العام
ثالثاً. التنمية الاجتماعية
رابعاً. تنمية رأس المال البشري
خامساً. فرص الحصول على الأصول المنتجة [28].

([27]) واتس مايكل ج. ، الفقر ومكافحته: ص47.
([28]) البطريق، أحمد يونس ، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، ص212

المبحث الثالث :تحليل اثر السياسة المالية على الفقر في العراق

إن تحليل الموازنة العامة للدولة يتطلب تحليل جانبي الموازنة الجانب الأول يمثل الايرادات العامة الايرادات النفطية والضرائب والرسوم وارباح القطاع العام فضلاً عن المنح ....الخ.. أما الجانب الثاني فهو النفقات العامة، وتعبر الموازنة العامة للدولة عن المركز المالي حيث تظهر أن كانت الموازنة في حالة عجز أم فائض أو في حالة توازن.

1 – تحليل جانب الايرادات

يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد في حركته على ايرادات النفط إذ تشكل حوالي نصف الناتج المحلي الاجمالي وأكثر من 90 بالمائة من ايرادات الموازنة العامة، والتي تكون عرضة للتذبذبات التي تحصل بالسوق العالمية لكون العراق لا يستطيع التحكم بأسعار النفط التي تتحدد وفقاً لعوامل خارجية، فضلاً عن أن كمية صادراته محكومة بالعلاقة مع منظمة الأوبك، فضلاً عن المشاكل الداخلية المتعلقة بالعلاقة مع اقليم كردستان والعلاقة مع الشركات النفطية التي فازت بجولات التراخيص في عام 2009، يشير الجدول (1) الى الايرادات المخططة والايرادات الفعلية، إذ نجد أن الايرادات المخططة تفوق الايرادات الفعلية 2021، 2019، 2018 في حين أن الايرادات المخططة كانت أقل من الايرادات الفعلية للسنوات 2015–2017 بسبب التحفظ عند تحديد سعر النفط من جهة والى تدهور أسعار النفط العالمية من جهة أخرى فضلاً عن عدم ضبط الانفاق العام.

جدول (1) الايرادات النفطية والايرادات الكلية المخططة والفعلية للمدة 2015–2023

السنة	الإيرادات النفطية المخططة (1)	الإيرادات النفطية الفعلية (2)	نسبة 2/1	الإيرادات الكلية المخططة (3)	الإيرادات الكلية الفعلية (4)	نسبة 4/3
2015	78649	51313	65.24	94048	66391	70.59
2016	69773	44267	63.44	81701	54409	66.6
2017	71833	65509	91.2	82070	77422	94.34
2018	77160	95620	123.92	91644	106570	116.29
2019	93741	99216	105.84	105570	107484	101.81
2020*	———	54449	———	———	63200	———
2021	81171	95270	117.37	101320	109081	107.66
2022*	———	153623	…….	———	161697	
2023	117253	125882	107.74	134553	135681	100.84
معدل النمو السنوي	6.14	18.17	———	5.38	13.05	

** المصدر: وزارة المالية ، الموازنات العامة للدولة.
معدلات النمو والنسب احتسبت من قبل الباحث،، لم تقر الموازنة.

وقد بلغ معدل النمو السنوي البسيط للإيرادات النفطية المخططة 6.14 بالمائة للمدة 2015-2023، في حين بلغ للإيرادات النفطية الفعلية 18.17 بالمائة، وبلغ معدل النمو السنوي للإيرادات الكلية المخططة 5.38 بالمائة والنمو الفعلي للإيرادات الكلية بلغ 13.05 بالمائة وتظهر هذه النسب مدى التفاوت بين الإيرادات المخططة والايرادات الفعلية بسبب سوء تقدير أسعار النفط مما أدى الى خلق فجوة بينهما تارة تكون سلبية وأخرى تكون ايجابية. أما معدلات النمو السنوية فأنها تظهر مدى التذبذب بسبب تدهور أسعار النفط ومدى تأثرها بالأحداث الاقتصادية العالمية وتدهور اسعار النفط بعد 2014 ، وهذا أدى الى تقدير أسعار النفط بحدود 56 دولار للبرميل الواحد في موازنة 2015، و 45 دولار للبرميل في موازنة 2016 وبسعر 42 دولار للبرميل في موازنة 2017 (أنظر جدول (2) الذي يوضح كميات النفط المخطط إنتاجها وأسعار النفط المثبت في الموازنة وسعر الصرف الذي تحتسب به الايرادات النفطية.

جدول (2) تقديرات الانتاج النفطي واسعار بيع النفط وسعر صرف الدينار لأغراض الموازنة الاتحادية للمدة 2015 – 2023.

السنة	النفط المتوقع تصديره	السعر المتوقع	سعر الصرف
	مليون برميل/يومياً	برميل/دولار	دينار/دولار
2015	3.3	56	1166
2016	3.6	45	1182
2017	3.75	44.4	1184
2018	3.888	46	1182
2019	3.888	56	1182
2020	ــــــــــــ	ــــــــــــ	ــــــــــــ
2021	3.25	45	1450
2022	ــــــــــــ	ــــــــــــ	ــــــــــــ
2023	3.5	70	1300

أما الايرادات الضريبية يوضح الجدول (3) أن حصيلتها قد بلغت 6241 مليار دينار سنة 2015 انخفض الى 3862 مليار دينار سنة 2016 وارتفعت بشكل كبير سنة 2017 إذ بلغت 6298 مليار دينار وذلك بسبب توجه الدولة الى زيادة الضرائب لانخفاض الايرادات النفطية بسبب تدهور أسعارها، فقد تم فرض الضرائب على كارتات الهاتف النقال واستيراد السيارات والسكائر والمشروبات الكحولية وغيرها. أما نسبة مساهمتها في الايرادات فقد بلغت 9.39 بالمائة سنة 2015 وبدأت بالانخفاض حتى وصلت الى 3911 مليار دينار سنة 2022، إن انخفاض نسبة مساهمة الضريبة في الايرادات العامة يرجع الى طبيعة النظام الاقتصادي القائم على الريع النفطي.

جدول (3) الايرادات الكلية والايرادات الضريبية ونسبة مساهمتها للمدة 2015-2023

(مليار دينار)

السنة	الإيرادات الكلية(1)	الإيرادات الضريبية(2)	1:2 %
2015	66470	6241	9.39

2016	54409	3862	7.10
2017	77422	6298	8.13
2018	106570	5686	5.34
2019	107484	4015	3.74
2020	63200	4718	7.47
2021	109081	4536	4.16
2022	161697	3911	2.42
2023	135681	7123	5.2

المصدر: وزارة المالية الدائرة الاقتصادية.

2. تحليل هيكل النفقات العامة

يبين الجدول (4) تطور النفقات العامة في العراق بشقيها النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، فقد بلغ اجمالي النفقات المخططة 119462 مليار دينار سنة 2015 ارتفع الى 198910 مليار دينار في سنة 2023 وبمعدل نمو سنوي 8.3 بالمائة خلال المدة 2015– 2023 ، وتخفي هذه المدة معدلات نمو متذبذبة بسبب تدهور أسعار النفط والصدمة المزدوجة التي اصابت الاقتصاد العراقي فضلاً عن الازمة الثلاثية في نهاية 2019 وبداية 2020، أما النفقات الفعلية فقد بلغت 70398 و 142436 مليار دينار خلال السنتين 2015 و 2023 وبمعدل نمو سنوي 12.8 بالمائة ويرجع التفاوت بين معدلات النمو الى أن الحكومة لم تكن لديها رؤية عن حال الاقتصاد فقد اتبعت سياسة انكماشية في الوقت الذي يعاني الاقتصاد من حالة الانكماش، وهذا يظهر جلياً بانخفاض نسب التنفيذ التي بلغت 58.93 بالمائة سنة 2015 و 63 في المائة سنة 2016 في حين كانت أفضل نسب التنفيذ عام 2018 إذ بلغت 83.93 في المائة، وبلغت نسبة التنفيذ 2023 71.6 في المائة سنة ومن جانب هيكل الانفاق العام فقد هيمنت النفقات التشغيلية على مسار الانفاق بسبب قيام الحكومة بالتوسع بالإنفاق العام واستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل للعمل في الاجهزة الامنية والجيش والشرطة وبالوظائف العامة مما أثر في الهيكل الاداري للدولة وأصبح عبئاً عليها بلغت النفقات الجارية المخططة 78248 مليار دينار سنة 2015 ارتفعت الى 149560 مليار دينار سنة 2023 وبمعدل نمو سنوي 11.4 بالمائة للمدة 2015–2023 ، أما المصروفات الفعلية منها فقد بلغت (51833 ، 118243) مليار دينار للسنتين المذكورتين في أعلاه ، وقد بلغت نسبة تنفيذ التخصيصات للنفقات التشغيلية 66 بالمائة سنة 2015 و 79 بالمائة سنة 2023 .

أما النفقات الاستثمارية فهي الاخرى ارتبطت بظروف الاقتصاد العالمي والمتغيرات الداخلية المؤثرة في حجم النفقات العامة ومن ثم ينعكس تأثيرها في النفقات الاستثمارية، فقد بلغت النفقات الاستثمارية المخططة 41214 مليار دينار سنة 2015 ارتفعت الى 49350 مليار دينار سنة 2023 وبمعدل نمو سنوي قدره 2.5 بالمائة ، وبلغت النفقات الاستثمارية الفعلية 18565 مليار دينار سنة 2015 ارتفعت الى 24193 مليار دينار سنة 2023 وبمعدل نمو سنوي قدره 3.8 في المائة وبلغت نسبة التنفيذ 45 بالمائة سنة 2015 وهي نسبة منخفضة جداً وذلك بسبب الظروف الأمنية التي مر بها البلد ، ارتفعت الى (49) سنة 2023 أن نسب التنفيذ المنخفضة ترجع الى الظروف الأمنية وعوامل اقتصادية بخاصة ما يتعلق منها بالفساد المالي والاداري الذي أثر على مسيرة الاقتصاد لكون البلد لازال متصدر قائمة الدول التي فيها معدلات فساد عالية حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية وكما يوضحها الجدول (4) على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في مواجهته الا أنه لا زال من الدول الأكثر فساداً.

جدول (4) هيكل النفقات العامة في العراق للمدة 2015–2023

السنة	التخصيصات التشغيلية1	المصروفات تشغيلية 2	نسبة التنفيذ تشغيلية 3	التخصيصات استثمارية 4	المصروفات استثمارية 5	نسبة التنفيذ استثمارية 6	إجمالي التخصيصات 7	إجمالي المصروفات 8	نسبة التنفيذ العام (9)
2015	78248	51833	66.24	41214	18565	45.05	119462	70398	58.93
2016	80149	51173	63.85	25746	15894	61.73	105896	67067	63.33
2017	78558	59026	75.14	28532	16464	57.70	107090	75490	70.49
2018	79508	67054	84.34	24650	13820	56.06	104158	80874	77.65
2019	100059	87301	87.25	33049	24422	73.90	133108	111723	83.93
2020		72874	———	———	3209	———	76083	———	———
2021	90559	89527	98.86	29137	13323	45.73	129993	102850	79.12
2022	———	104941	———	———	12018	———	———	116959	———
2023	149560	118243	79.1	49350	24193	49.02	198910	142436	71.61
معدل النمو السنوي	11.4	16.02	———	2.5	3.8	———	8.3	12.8	———

المصدر: وزارة المالية، الموازنة العراقية العامة للسنوات اعلاه.

وزارة المالية، الحسابات الختامية.

جدول (5) : تسلسل بعض الدول العربية في مدركات الفساد (2015–2023)

السنة	تسلسل العراق	قيمة مؤشر مدركات الفساد	عدد الدول المشتركة
2005	170	22	194
2010	175	15	178
2015	165	16	169
2019	162	20	180
2020	160	21	180
2021	157	23	180
2022	157	23	180
2023	154	23	180

المصدر: وزارة المالية، الموازنة العراقية العامة للسنوات اعلاه.

مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي :

يشكل النفط المصدر الاساس في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما يوضح الجدول أدناه اذ بلغت مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 33.49 بالمائة في عام 2015 ارتفعت نسبة المساهمة الى 57.32 بالمائة في عام

2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط، لتعود بالانخفاض الى 45% في عامك 2023، وهذا يظهر مدى ريعية الاقتصاد العراقي من جهة ومدى عدم تحقق الاستدامة المالية من هذا المنظور لكون النفط يعد المحرك الأساس للاقتصاد ويتأثر بالأسعار التي تحدد وفقاً لمتطلبات السوق العالمية والكميات المنتجة التي تحدد وفق قرارات أوبك + حالياً.

جدول (6) نسب مساهمات القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2015–2023)

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الزراعة والغابات والصيد	4.19	3.74	2.86	2.82	3.77	6.09	3.31	2.85	2.79
التعدين والمقالع	33.49	29.9	40	44.85	41.58	29.5	45.79	57.32	44.88
الصناعة التحويلية	2.18	2.02	2.17	2.03	2.14	2.59	2.23	1.79	3.55
الكهرباء والماء	3.05	3.11	2.93	2.66	2.66	2.57	1.6	1.36	1.14
البناء والتشييد	6.43	9.4	6.06	4.63	6.73	5.24	4.11	2.29	5.66
مجموع الأنشطة السلعية	49.34	48.17	54.02	56.99	56.88	45.99	57.04	65.61	58.02
مجموع الأنشطة التوزيعية	22.99	7.12	6.85	18.58	17	19.64	16.93	14.8	18.11
مجموع الأنشطة الخدمية	27.48	44.41	38.84	25.61	27.43	35.18	26.54	19.99	23.88
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الخاتمة

الاستنتاجات

1. لم تؤد الوفرة النفطية دورها في الحد من الفقر بل نرى تزايد معدلاته، وهذا يعني فشل السياسات الاقتصادية في مواجهة هذه المشكلة.

2 اتخذت الحكومات العراقية عدة إجراءات لمواجهة الفقر الا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب.

3. هناك تباين في معدلات الفقر بين المحافظات إذ لم تزل المحافظات الجنوبية في أعلى المعدلات فقد بلغت 43.4 في المائة في محافظة المثنى في عام 2023–2024، بعد أن كانت 52 في المائة في عام 2.12.

4. هناك تباين بين المحافظات في الفقر المادي وفقر الغذاء.

5 لازال الفقر يتمركز حول خط الفقر وهذا يعني أن أي صدمة سلبية أم إيجابية فإنها تعمل على انتقال الفقراء الى غير فقراء اذا كانت صدمة إيجابية وبالعكس اذا كانت الصدمة سلبية.

التوصيات:

1- ينبغي ان تحافظ الموازنة العامة على بناء اولوياتها على هدف واضح للنمو الاقتصادي ، وتوجيه السياسة المالية نحو العناصر التي تحفز النمو الاقتصادي من خلال تحديد العوامل الأكثر تحفيزا وذلك من خلال عناصر الإيرادات والنفقات والموازنة.

2- إعادة النظر في بعض التشريعات الخاصة بالسياسة المالية والشفافية والمتابعة الجادة في تنفيذها.

3- معالجة الاختلال الناجم عن الاعتماد على المصدر التمويلي الأحادي وهو النفط في تمويل الإنفاق وضرورة تنويع مصادر ايرادية أخرى كالضرائب ومصادر اخرى كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها.

4- إعادة النظر في النظام الضريبي في العراق من خلال التشريعات القانونية و زيادة الاهتمام والشمولية وزيادة حصيلة الضريبة ، والعمل على إصدار تشريعات القانونية توسع نطاق الضريبة و أوعيتها والمكلفين بها وفي الوقت نفسه تحد من التهرب والإعفاء الضريبي .

5- الاهتمام بالنشاط الاستثماري الخاص وإعطائه مزايا مالية واقتصادية وحصانات والنهوض به من خلال القوانين والأنظمة والتعليمات الساندة .

6- رفع الطاقة الادخارية للمجتمع حتى يمكن استهداف الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرجوة

7- الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم من شأنه ان يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

المصادر والمراجع

1- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.
2- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص431.
3- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000،ن ص182.
4- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص323.
5- وليد عبد الحميد عايب ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي ،(لبنان :مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010) ،ص 93
6- عبد الرزاق النقاش ، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، ط4 (عمان : ،دار وائل للنشر،2010)، ص 33.
7- إعاد حمود القيسي ،المالية العامة والتشريع الضريبي ،(عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2010) ، ص 83.
8- علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية للبلدان العربية، مصدر سابق، ص37-38.

9- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، 1985، ص245-247.
10- مصطفى رشدي شيحه، الاقتصاد النقدي والمصرفي.
11- سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الكتاب الأول، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، يناير، 1982، ص604.
12- محمود عبد العزيز عجمية و د. مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ص110.
13- عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص131-137.
14- سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162.
15- سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162.
16- سمير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص 335.
17- يحيى غني النجار ، محمد رضا عبد العظيم (النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع ، 2002 ، ص188 .
18- صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1967 ، ص1 .
19- عبد العزيز القطيفي ، ظاهرة النمو الاقتصادي ، محاضرات في التخطيط الاقتصادي ، مكتب الاخلاص ، بغداد ، 1970 – 1971 ، ص4 .
20- .سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، دراسة مقارنة في اقطار مختلفة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1995 ، ص22 – 23 .
21- سالم توفيق النجفي ، د.محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص52 .
22- فرانسوا بيرو ، فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة سلامي سيناصر ، المؤسسة العربية للدراسات ، اليونسكو ، 1983 ، ص4.
23- عبد الوهاب حمدي النجار (مفهوم التصنيع ومركزه في عملية التنمية) ، مجلة الاقتصادي ، العد الثاني ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1975 ، ص74 .
24- سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج : دراسة مقارنة في اقطار مختلفة ، مصدر سابق ، ص22 .
25- عبد الحميد القاضي ، دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، 1972 ، ص75 .
26- فايز بن ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الرابعة ، الرياض ، 2000 ص 469 .
27- كاظم احمد حمادة البطاط ، محاضرات في التنمية الاقتصادية القيت على طلبة الدراسات العليا – ماجستير – الكورس الاول ، 2005 – 2006 .
28- .يحيى غني النجار ، محمد رضا عبد العظيم ، (النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس) ، مصدر سابق ، ص188 .
29- عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، الجزء الثاني ، مطبعة الموصل ، الموصل ، 1984 ، ص372 .
30- خميس الفهداوي ، سامر المطلبي (الاختلالات الهيكلية في اقتصادات اقطار مجلس التعاون العربي) ، مجلة النفط والتنمية ، السنة الرابعة عشر ، العدد السادس ، تشرين الثاني ، كانون الاول ، بغداد ، 1989 ، ص11 .

31- فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي ، مدخل للدراسات الاقتصادية ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1981 ، ص174 .
32- كينيث اف والاس ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، ترجمة د.عادل عبد الغني محبوب ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1982 ، ص22 .
33- والاس بيترسون ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، ترجمة صلاح الدباغ ، الجزء الثاني ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1968 ، ص383 – 384 .